

الأجهزة والإجراءات المدعمة لتطوير التجارة الخارجية الجزائرية.

تاريخ الاستلام 2016/08/27

تاريخ القبول 2017/06/02

أ. عزيزي أحمد عكاشة

أستاذ مساعد قسم -أ-

جامعة أدرار، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير -الجزائر-

البريد الإلكتروني:

ahmedoukachaazizi@yahoo.fr

الهاتف: 0662358281

أ.د. سالم عبدالعزيز

أستاذ التعليم العالي.

جامعة وهران 2، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير -الجزائر-

الأجهزة والإجراءات المدعمة لتطوير التجارة الخارجية الجزائرية.

الملخص: تعتبر التجارة الخارجية مصدر رفاهية ومحرك أساسي للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية للدول النامية والمتقدمة على حد سواء، والجزائر كغيرها من الدول أولت أهمية معتبرة للتجارة الخارجية من خلال القيام بجملة من الإصلاحات، وقد اعتمدت الجزائر استراتيجية تنموية لعبت فيها التجارة الخارجية دورا مهما سواء من ناحية الواردات أو من ناحية الصادرات، ونسبة كبيرة من هذه الأخيرة تعتمد على المحروقات التي تعتبر كمورد أساسي للعملة الصعبة، إلا أن انخفاض عائداتها التي تشكل الركيزة الأساسية في التنمية الاقتصادية بسبب تدهور أسعار البترول دفع بالدولة إلى إعادة النظر في هيكل صادراتها المعتمدة على المحروقات كبديل مكمل لتحقيق تنمية شاملة في شتى الميادين.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، التنمية الاقتصادية، الصادرات خارج المحروقات.

Abstract

The foreign trade is considered as a source of well-being and an essential engine of economic growth and economic development for both developing and developed countries. Algeria like other nations has given considerable importance to the foreign trade by following a set of reforms, it has adopted a development strategy in which foreign trade played an important role both in terms of imports or exports, a large proportion of the latter depends on the hydrocarbons which is considered as a key resource of foreign currency but the decline in its revenues pushed the government to reconsider the exports structure that depends only on the hydrocarbons as just an alternative complementary to achieve comprehensive development in various fields.

Key words: Foreign trade, Economic development, Exports out of the hydrocarbon sector.

ساهمت التجارة الخارجية في الانفتاح الاقتصادي العالمي، حيث بواسطتها يمكن تحقيق رفاهية وإشباع مختلف حاجيات الأفراد في مختلف دول وبتكاليف أقل، وكذا من خلالها يمكن تنقل الأفكار والثقافات بين جميع دول العالم، ويرجع قيام التجارة الخارجية إلى عدة أسباب من بينها السبب الرئيسي والمتمثل في الندرة النسبية للموارد المتاحة في الطبيعة، حيث ندرة الموارد النسبية هذه تتطلب الاقتصاد في استخدامها بحيث تستغل استغلالا عقلاني لا هدر فيها، وهذا يعني إنتاج أقصى ما يمكن إنتاجه من السلع والخدمات بأقل قدر ممكن من التكاليف، حيث قد تنعدم الموارد اللازمة لإنتاج بعض السلع في منطقة معينة، وبالتالي لا بد من استيرادها من الدول التي تتوفر بها لإشباع حاجات المواطنين في دولة أخرى من هذه السلع، وفي الوقت نفسه تمكن التجارة الخارجية من التخلص من الفائض من السلع والخدمات المختلفة من خلال نشاط التصدير، أي التجارة الخارجية تمكن من تحقيق التخصص والإنتاج بأقل التكاليف، وهذا التفسير لأسباب التجارة الخارجية هو ما يقرره معظم الاقتصاديين والمتخصصين في مجال التعاملات الخارجية.

إشكالية البحث: نظرا للتغيرات التي يشهدها العالم ومن بينها الانفتاح الاقتصادي، الذي أدى إلى إلغاء الحواجز التي تحول دون الحرية الكاملة لتدفق عناصر الإنتاج والتجارة في السلع والخدمات، ويتجسد أكثر - إلغاء الحواجز الجمركية - في مبدأ بعض المنظمات الدولية، مثل منظمة التجارة العالمية واتفاقية الشراكة الأورو متوسطية، كل هذه التغيرات تفرض على جميع الدول وخاصة الدول النامية إتباع طرق واستراتيجيات معينة في سبيل دمج اقتصادياتها في الإقتصاد العالمي، والجزائر أولت أهمية بالغة في سبيل مواكبة التطورات التي يشهدها العالم من خلال التجارة الخارجية، هذه الأخيرة تم تطويرها والاعتماد عليها من خلال بعض الهيئات والإجراءات والاتفاقيات... التي باشرتها السلطات الجزائرية في سبيل الانفتاح على العالم الخارجي، وعليه يتبلور التساؤل التالي:

ما هي الإجراءات والأجهزة التي استخدمتها الجزائر في سبيل تطوير تجارتها الخارجية؟

للإجابة عن الإشكالية نقتراح الفرضيات التالية:

- ✓ من خلال المحفزات التي تستفيد منها المؤسسات الجزائرية يمكنها أن تدافع على حصتها السوقية سواء في الأسواق الداخلية أو الخارجية.
- ✓ الانفتاح الاقتصادي يحقق للبلد الرفاهية.

أهمية الموضوع: يعتبر تحرير التجارة الخارجية أمر ضروري، إلا أنه صعب على اقتصاديات الدول النامية وهذا بسبب فقدانها لحصتها في السوق المحلية، وهذا ناتج على أن المؤسسات في الدول النامية أقل تنافس مقارنة بالمؤسسات في الدول المتقدمة وبالتالي وجب على الدول النامية والجزائر خصوصا تأهيل مؤسساتها في مجال التصدير.

هدف البحث: إن الهدف من هذه الدراسة هو محاولة تبين الأجهزة والإجراءات المدعمة لتطوير التجارة الخارجية الجزائرية، أي الهيئات التي تدعم المؤسسات الجزائرية التي تنشط في مجال التصدير خارج قطاع المحروقات.

هيكلية البحث: وتم الإعتماد على الخطة التالية لمعالجة هذا البحث:

أولاً: النظريات المفسرة لقيام التجارة الخارجية.

ثانياً: تحليل بعض مؤشرات التجارة الخارجية الجزائرية.

ثالثاً: الوسائل والإجراءات المتبعة لترقية التجارة الخارجية الجزائرية.

أولاً: النظريات المفسرة لقيام التجارة الخارجية: تقسم النظريات التي تفسر قيام التجارة الخارجية إلى ماييلي:

1. النظريات الكلاسيكية: ومن أهمها:

1.1. نظرية التكاليف المطلقة (آدم سميث) (1723-1790): يعتبر الاقتصادي الانجليزي آدم سميث أول اقتصادي كلاسيكي الذي بحث في التفسير المنطقي وراء التجارة الخارجية، حيث يرجع سبب قيام التجارة الدولية إلى تباين

التكاليف المطلقة، ويعني هذا أنه من مصلحة الدولة أن تقوم بالاستيراد في حالة ما إذا كانت تكلفة إنتاج السلعة في هذه الدولة أكبر بالمقارنة مع تكلفة إنتاجها في الخارج، تحسب تكلفة الإنتاج على أساس قيمة العمل المبذل في إنتاجها، وبالمقابل يمكن أن تصدر منتجاتها الوطنية في حالة ما إذا كانت تمتاز بتكلفة منخفضة عن الدولة الأخرى لنفس المنتج، ومن هنا فإن التخصص الدولي يتبع التفوق في التكلفة المطلقة للمنتج. طبقاً لأراء آدم سميث يمكن لدولتين أن تزيدا إنتاجهما المشترك إذا تخصصت كل منهما في إنتاج السلعة أو السلع التي تكون فيها أكثر كفاءة، وبالتالي تشترك في التجارة مع الدول الأخرى. وسوف تكون كلا الدولتين في حال أفضل من حيث السلع المتاحة للاستهلاك عند المتاجرة. ومن ثم تقتسمان الناتج الإضافي المتحصل عليه من خلال التخصص.¹

2.1. نظرية التكاليف النسبية (ديفيد ريكاردو) (1772-1823): حسب ديفيد ريكاردو (D. Ricardo) أن قيام التجارة الدولية يكون على أساس تباين التكاليف النسبية وليس المطلقة، ينص مبدأ الميزة النسبية على أن كل دولة ستستفيد إذا تخصصت في إنتاج وتصدير السلع التي يمكنها إنتاجها بتكلفة منخفضة نسبياً، وبالعكس ستستفيد كل دولة إذا ما استوردت السلع التي تنتجها بتكلفة أعلى نسبياً، وبالتالي هذه النظرية هي بسيطة في جوهرها، وهي تنطبق على أي تخصص، وليس فقط على التجارة بين دولتين أو شعبين، وكمثال على هذا حالة أخذ أفضل محامية في المدينة التي هي في الوقت نفسه أفضل طابعة في المدينة فكيف يجب أن تقضي هذه المحامية وقتها؟ هل يجب عليها أن تكتب مرافعتها القانونية وتطبعها بنفسها؟ أم تترك الطباعة لسكرتيرتها؟ من الواضح أنه يجب على المحامية أن تركز على النشاط القانوني، حيث الاستفادة من مهاراتها النسبية أو المقارنة أكبر، رغم تفوقها المطلق في كلا المجالين. أو أنظر إلى الموضوع من زاوية السكرتيرة، فهي طابعة جيدة، لكن القيام ببحث قانوني سيحتاج لجهد كبير في أفضل الأحوال، أو مستحيلاً في أسوأ الأحوال، فهي قطعاً أقل

¹ جون هدرسون، مارك هرنادر، ترجمة طه عبدالله منصور، محمد عبد الصبور محمد علي، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1987، ص ص 34-35.

كفاءة من المحامية سواء في البحث القانوني أو الطباعة، لكنها أكثر كفاءة نسبياً أو مقارنة في الطباعة. وفق هذا السيناريو يتحقق أكثر قدر من الكفاءة حين يتخصص المحامي في العمل القانوني وتركز السكرتيرة على الطباعة، إن أفضل الأنماط الإنتاجية في التخصص وأكثر نسبياً أو مقارنة من الدولة الأخرى فيها، وهذا يفترض ضمناً أن بعض الناس أو الدول قد يتخصصون في مجالاتهم قطعاً أقل كفاءة من الآخرين بالتأكيد فإن كل شخص أو بلد سيجد إفادة نسبية في بعض السلع وعدم إفادة نسبية في سلع أخرى، وعندما يتخصص كل فرد أو كل بلد بالمهنة التي يعملان فيها تستفيد الأطراف كلها من خلال التخصص والتبادل التجاري.¹

2. **نظريات النيوكلاسيكية:** وتمثل أساساً في نظرية هيكشر-اولين- وسامولسن وكذا اختبار ليونتييف.

1.2. **نظرية (هيكشر 1919-اولين 1939):** تعتمد نظرية هيكشر-اولين على الفروضات التالية:²

- ✓ تفترض هذه النظرية التبادل بين بلدين فقط (دولة "أ"، دولة "ب").
- ✓ كل بلد تنتج منتجين وسلعتين ("س"، "ع").
- ✓ كل سلعة تستخدم عاملين من عوامل الإنتاج وهما ("العمل"، "رأس المال").
- ✓ عوامل الإنتاج تنتقل بحرية من قطاع إلى آخر داخل البلد وعدم قدرتها على الانتقال والتحرك بين البلدين.

¹ ينظر كل من:

○ بول آ. سامويلسون، وويليام د. نورد هاوس، ترجمة، هشام عبدالله، الاقتصاد، دار الأهلية للنشر والتوزيع، الاردن، 2006، ص 707.

○ SAMUELSON et NORDHAUS, Economie, 16^e Edition, Economica, Juiller 2000, p 695

² ينظر كل من:

-BENISSAD M.E, Cours D'économie Internationale, Alger, OPU, P P 153-154.
-Henri-F.Henner, Commerce International, 3^{ème} édition, Montchrestien, 1997, P P 90-92.

✓ لا تؤخذ بعين الاعتبار كل الرسوم الجمركية وغير الجمركية وكذا تكلفة نقل السلعتين بين البلدين.

✓ عوامل الإنتاج متماثلة بالنسبة للبلدين أي تكون من نفس النوعية.

✓ التوظيف الكامل لجميع موارد الاقتصاد في سوق تسوده المنافسة التامة أي توجد المنافسة التامة في تجارة عوامل الإنتاج داخل البلد وكذا وجود منافسة تامة في تجارة السلع بين البلدين.

✓ يخضع الإنتاج لقانون غلة الحجم الثابتة لكل من السلعتين وفي كل من البلدين أي عندما تزيد عوامل الإنتاج بنسبة معينة تؤدي إلى زيادة الإنتاج بنفس النسبة.

✓ دالة الإنتاج هي نفسها المستعملة في البلدين، أي أن تقنيات الإنتاج والتكنولوجيا المستعملة هي متوفرة للبلدين.

✓ التخصص غير التام في كلا البلدين، أي أن البلدين ينتجان المنتجين لكن ليس بنفس النسبة.

✓ تشابه الأذواق في كلا البلدين أي أن منحنى السواء هو نفسه للبلدين.

✓ سلعة "س" سلعة كثيفة العمل وسلعة "ع" سلعة كثيفة رأس المال في كل الدولتين، كذلك لا تلتزم النظرية بفرض التقليديين والمتمثل في أن قيمة السلعة تتحدد بكمية العمل المبذول في إنتاجها.

إن نموذج هيكشر وأولين يعتبر كمرجع للتجارة الدولية، لأنه يقدم تفسير لتدفق التجارة، وكما قيل أنه يفترض بلدين وسلعتين يدخل في تركيبها عنصرين العمل ورأس المال واستعمال نفس التكنولوجيا وحرية انتقال عامل الإنتاج بين القطاعات وعدم انتقال بين البلدين، ومن هذه الفرضيات يقترح هذا النموذج إن كل بلد تنتج وتصدر المنتج الذي يدخل في تركيبه العنصر الأكثر وفرة لديها.¹ أن التجارة الدولية تؤدي إلى

¹ RAPPORT SUR LE COMMERCE MONDIAL 2008 (Le commerce a l'heure de la mondialisation), ORGANISATION MONDIALE DU COMMERCE, 2008, P 34.

تحقيق تكافؤ بين البلدين في أسعار عوامل الإنتاج أي العمالة ورأس المال هذا حسب نظرية تكافؤ عنصر الإنتاج أي نظرية هيكلش وأولين وسامولسن، إلا أن في الواقع لا نلاحظ التكافؤ الكامل لأسعار عوامل الإنتاج وهذا بسبب حواجز التجارة المفروضة بين البلدين.¹

2.2. لغز ليونتييف: ومن أبرز المحاولات التي جرت لاختبار صحة نظرية هيكلش-أولين تلك المحاولة التي قام بها ليونتييف.² وكان هدف ليونتييف هو اختبار ما تقضي به النظرية السويدية من أن الولايات المتحدة الأمريكية التي تتمتع بكثافة رأسمالية كبيرة في النشاط الإنتاجي لاقتصادها الوطني تتمتع بالتالي بميزة نسبية في إنتاج السلع التي يتطلب إنتاجها كمية كبيرة نسبياً من رأس المال، وعلى ذلك فمن الضروري طبقاً للنظرية أن تتجه الولايات المتحدة الأمريكية إلى تصدير السلع التي تتميز بمعامل رأس المال كثيف وإلى استيراد السلع التي تتميز بمعامل عمل كثيف. وقد قام فيها بتقدير كمية العمل ورأس المال المطلوب لإنتاج ما قيمته مليون دولار من سلع الصادرات والسلع المنافسة للواردات في الولايات المتحدة. واستخدم في التقدير جدول مداخلات ومخرجات للاقتصاد الأمريكي لعام 1947: وتتلخص النتائج التي توصل إليها في الجدول التالي.

الجدول رقم (01): الاحتياجات من رأس المال والعمل لكل مليون دولار من صادرات الولايات المتحدة والسلع المنافسة للواردات.

السلع المنافسة للواردات	الصادرات	لما قيمته مليون دولار من الاحتياجات من رأس المال (بالدولار بأسعار 1947)
3091399	2550780	

¹ Paul R Krugman & Maurice Obstfeld, Economie internationale, 3^{ème} édition 2003, De Boeck Université, Belgique, p99.

² الحائز على جائزة نوبل عام 1973.

العمل (بالعامل في السنة)	182313	170004
رأس المال لكل عامل (ألف دولار)	14	18

المصدر: محمود يونس، اقتصاديات دولية، دار الجامعة، الإسكندرية، 2007، ص 75.

ومن هذا الأخير نجد إن وحدة الصادرات تستخدم كمية رأس المال أقل مما تستخدمه وحدة السلع المنافسة للواردات وهذه الأخيرة تحتاج إلى كمية العمل أقل من وحدة الصادرات. فنستنتج من ذلك أن صادرات الولايات المتحدة كثيفة العمل وأن السلع المنافسة لواردها كثيفة رأس المال. ولقد ركزت النظرية على جانب العرض ولم تركز على جانب الطلب وتأثيره على نمط التبادل، وبالتفصيل فالنظرية تفترض تماثل الأذواق وهي بهذا الفرض تغلق الباب أمام عوامل الطلب، فقد تكون أذواق المستهلكين متماثلة في الدول المتقاربة في دخول الأفراد لكن من غير الممكن أن تكون أذواق المستهلكين في الجزائر هي ذاتها أذواق المستهلكين في الولايات المتحدة. ومهما قيل عن محاولة ليونتييف فهي محاولة رائدة. فلقد فتحت الباب لعدة دراسات. ونذكر منها ما قام به ستولبر و روز كامب عن تجارة ألمانيا الشرقية مع بقية دول شرق أوروبا والتي اتضح منها أن صادرات ألمانيا كثيفة رأس المال وأن وارداتها كثيفة العمل.¹

3. النظريات الحديثة لتفسير قيام التجارة الخارجية: ومن أهمها مايلي:

1.3. الفارق التكنولوجي كمحدد للتبادل (نظرية التكنولوجيا الجديدة):

يعتبر بوسنير (Posner 1961) من رواد نظرية الفجوة التكنولوجية حيث قام بتطويرها من خلال ما لاحظته من أن البلدان المتقدمة والتي لديها تكنولوجيا حيث تسمح لها هذه الأخيرة من إنتاج منتجات جديدة، هذه المنتجات تمكنها من الاستفادة من عملية الاحتكار في الإنتاج، حيث يمكن القول أن التقدم التكنولوجي لمؤسسة من شأنه أن يضيف للبلد الأصلي أي المؤسسة المخترعة ميزة نسبية جديدة². فحسب

¹ ينظر كل من:

- إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، مصر 2007، ص 106.

- فاشي فايزة "الاقتصاد الدولي تنقل السلع وحركة عوامل الإنتاج"، منشورات دار الأديب، الجزائر، 2007، ص 34.

² يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومو للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 61.

هذه النظرية العنصر المحدد للتجارة الدولية يكمن إذاً في الفجوة التكنولوجية القائمة بين البلدان، بحيث أن البلدان المتقدمة تصدر سلعا ذات كثافة من حيث التكنولوجيا الجديدة وتصدر البلدان الأخرى سلعا مبتدرة.

2.3. نظرية دورة حياة المنتج: تم تقديمها من طرف فرنون (Vernon 1966) انطلاقاً من فكرة الفارق التكنولوجي يميز ثلاثة مراحل لدورة حياة المنتج:¹

1) مرحلة المنتج الجديد: المنتج الجديد يظهر في السوق محدد ويستهلك داخليا فقط.

2) مرحلة المنتج الناضج: بعد ظهور المنتج الجديد بفترة قصيرة في الدولة الأم صاحبة الاختراع (الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً)، يأخذ المنتج في هذه المرحلة بالتوسع ويبدأ تطويره إلى البلدان الأخرى المتطورة من صنعه أما عن طريق نسخ أو تقليده.

3) مرحلة تعميم المنتج دولياً: نظراً لتواجد هذا المنتج في الأسواق الدولية بفضل التصدير، فبالتالي يمكن لأي دولة من أن تنتجه حتى الدول النامية. ثانياً: تحليل بعض مؤشرات التجارة الخارجية الجزائرية: لتحليل بعض مؤشرات التجارة الخارجية يمكن الاستعانة بالجدول رقم (02).

الجدول رقم (02): تطور المبادلات التجارية الجزائرية خلال الفترة (2014/2000)

الوحدة: مليون دولار أمريكي.

السنوات	الصادرات	الواردات	رصيد ميزان التجاري	معدل التغطية	الصادرات خارج المحروقات	نسبة الصادرات خارج المحروقات إلى
---------	----------	----------	--------------------	--------------	-------------------------	----------------------------------

¹ المرجع أعلاه، ص ص 66-67.

الصادرات ككل %						
2.78	612	240,17	12858	9173	22031	2000
3.39	648	192,47	9192	9940	19132	2001
3,9	734	156,76	6816	12009	18825	2002
2.73	673	181,85	11078	13534	24612	2003
2,43	781	175,24	13775	18308	32083	2004
1.97	907	225,97	25644	20357	46001	2005
2,17	1184	254,53	33157	21456	54613	2006
2.21	1332	217,74	32532	27631	60163	2007
2.44	1937	200,86	39819	39479	79298	2008
2.36	1066	115,02	5900	39294	45194	2009
2.67	1526	140,97	16580	40473	57053	2010
2,81	2062	155,54	26242	47247	73489	2011
2,87	2062	142,66	21490	50376	71866	2012
3,28	2165	120,17	11065	54852	65917	2013
4.11	2582	107,35	4306	58580	62886	2014

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصاءات من الديوان الوطني للإحصاء (ONS).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ وجود تطور في قيم هذه المبادلات، حيث في سنة 2000 كانت قيمة الصادرات 22031 مليون دولار أمريكي ارتفعت بقيمة 62886 مليون دولار أمريكي في سنة 2014، ويرجع هذا إلى السياسة المتبعة من الدولة والمتمثلة في تشجيع الصادرات، وهذا بهدف تحقيق فائض في الميزان التجاري، حتى يتمكن من تفسير هذا التطور يمكن التطرق إلى:

1- الميزان التجاري: يحسب رصيد الميزان التجاري بالفرق بين الصادرات والواردات، ويعتبر التغير في رصيد الميزان التجاري ناتج عن التغير في قيمة الصادرات أو قيمة الواردات، ففي الجزائر التغير في قيمة الصادرات يرجع أساساً لتقلبات أسعار البترول، أما التغير في الواردات يرجع إلى السياسات التي تنتهجها الدولة.

2- معدل التغطية: يفسر معدل التغطية مدى تغطية الواردات بالصادرات حيث تعتبر النسبة التي تتراوح بين 80% و 120% أفضل نسبة في المعاملات التجارية الدولية ويحسب معدل التغطية بالقانون التالي:

معدل التغطية=(مجموع الصادرات/مجموع الواردات)x100.

من الجدول رقم (02) نلاحظ معدل التغطية يتراوح بين 115.06% و 254.53% ويفسر هذا التذبذب في معدل التغطية خصوصاً إلى تغير في حجم الصادرات وهذا الأخير يعزى إلى التغير في أسعار البترول.

3- تطور الصادرات خارج المحروقات: معظم التغيرات التي تحدث على المبادلات التجارية الجزائرية في جانب الصادرات يرجع تفسيرها إلى تقلبات في أسعار البترول، والسبب هو أن 97.04% من الصادرات الجزائرية هي من البترول، وبالتالي لم يبقَ إلا 2.96% ترجع إلى بعض السلع خارج قطاع المحروقات وذلك لسنة 2012.¹

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02) أن نسبة الصادرات خارج المحروقات ضئيلة جداً، حيث أنها لم تتجاوز 5% خلال الفترة (2000/2014). يعود انخفاض نسبة الصادرات خارج المحروقات إلى عدم ملائمة مناخ الأعمال والمؤسسات ونقص التحفيز لتشجيع الإنتاج خارج المحروقات، إلى جانب نقص الاستثمار الوطني والأجنبي، ما جعل هذه الصادرات تفتقد إلى معايير الجودة ونقص مطابقة المنتجات المحلية والغذائية الفلاحية مع المعايير الأوروبية.

ثالثاً: الوسائل والإجراءات المتبعة لترقية التجارة الخارجية الجزائرية: تستمد المؤسسات التي تنشط في مجال التصدير في الجزائر قوتها من الحكومة، أي من مختلف الأجهزة المدعمة لتطوير الصادرات وكذا من التشريعات والقوانين التي تدعم المؤسسات، وذلك لمواجهة المنافسة الأجنبية خصوصاً في الوقت الحالي الذي توجد فيه عدة اتفاقيات من بينها اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي.

¹ نشرة المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، العدد 22، طبعة أبريل 2013، ص 48.

1. الأجهزة المدعمة لتطوير صادرات المؤسسات الجزائرية: توجد عدة أجهزة تساهم في ترقية منتجات المؤسسات الجزائرية نحو التصدير ويمكن عرض أبرز هذه الهيئات.

1.1. الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI) : هي مؤسسة عمومية ذات

طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالتجارة، تأسست الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-93 المؤرخ في 3 مارس 1996، وهي تقوم بكل عمل يهدف إلى ترقية مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وتنميتها وتوسيعها لاسيما في مجال الأسواق الخارجية حيث تتكفل الغرفة ببعض المهام الموضوعة من خلال المادة 05 من نفس المرسوم المتضمن إنشاء الغرفة الوطنية للتجارة والصناعة والمتمثلة في:¹

- تنظم كل التظاهرات الاقتصادية مثل المعارض والمناظرات والملتقيات التي تهدف خاصة إلى ترقية النشاطات الصناعية والتجارية والخدمات وتطويرها.
- تنشر كل وثيقة أو مجلة أو دورية لها علاقة بهدف توزيعها.
- تشارك في مبادرات الهيئات التمثيلية التي لها نفس الأهداف.
- تقوم بأعمال التكوين وتحسين المستوى وتحديد المعلومات لصالح المؤسسات التابعة لدوائرها الإقليمية.

توفر الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة بنك للمعلومات الذي يشمل أكثر من 22000 مؤسسة جزائرية عاملة في قطاعي الصناعات والخدمات.²

2.1. الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات (CAGEX) : تأسست

الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات وفق مقتضيات المادة 04 من الأمر رقم

* (CACI) : Chambre Algérienne de Commerce et d'Industrie

¹ الجريدة الرسمية مرسوم التنفيذي رقم 9396 مؤرخ في 14 شوال عام 1416 الموافق 3 مارس سنة 1996، يتضمن إنشاء غرف التجارة والصناعة، العدد 16، ص 11، 12.

² Publication éditée la Chambre Algérienne de Commerce et d'Industrie, LA BOURSE DES AFFAIRES, 21 ème année, 20 Février 2011, N° 347, P 05

96/06 المؤرخ في 10/01/1996 شركة ذات أسهم وفي إطار تنفيذ نص المادة 4، الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات قد أسست لتحقيق أهداف كثيرة ومتنوعة. ومن بينها تقوم هذه الشركة بتأمين القرض على التصدير والموجه إلى:¹

- تعويض المؤمن على الخسائر الذي تعرض لها جراء عدم تغطية مستحقته الناتجة عن تسديد ثمن الأملاك أو الخدمات المصدرة.
- تأمين المؤمن على عواقب الانقطاع أو التوقف النهائي لسوق التصدير.
- التغطية الجزئية للمصاريف اللازمة للبحث عن الزبائن في الخارج.

3.1. الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير (SAFEX):^{*} في سنة 1987 تم

إدماج الهيئتين، المركز الوطني للتجارة الخارجية والديوان الوطني للأسواق والمعارض، وانبثق عنهما الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير (SAFEX) سنة 1989، فأصبحت مهام الشركة كبيرة ووجهت اهتماما كبيرا بإقامة علاقات عمل بين المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين والأجانب، وهذا بهدف التواصل إلى إيجاد أسواق جديدة للصادرات الجزائرية على مستوى السوق الدولية، فالشركة الجزائرية للمعارض مكلفة بالمهام التالية:²

- تنظيم المعارض الخاصة بخارج البلاد.
- إعانة المتعاملين الاقتصاديين في ميادين ترقية التجارة الخارجية.
- الإعلام في ميادين القوانين والتنظيمات التجارية.
- فرص التعامل الاقتصادي والتجاري مع الشركاء الأجانب.
- الإعلام الاقتصادي والتجاري، تنظيم ملتقيات مهنية، ندوات ومحاضرات متخصصة.
- التقارب بين المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين والأجانب.

* (CAGEX): Compagnie Algérienne d'Assurance et Garante des Exportation.

¹ Ministère du commerce, Agence Nationale de Promotion du Commerce Extérieur, **RECUEIL DES PROCÉDURES DU COMMERCE EXTÉRIEUR**, 2008, p 93

* (SAFEX): Société Algérienne Foire Exportation.

² الدليل الرسمي لمعرض الجزائري الدولي رقم 42، 30 ماي إلى 04 جوان 2009.

- دراسات السوق عند التصدير.
- تحرير مجالات ونشريات إعلامية، اقتصادية وتجارية.
- تسيير واستغلال كل منشآت قصر المعارض.

4.1. الصندوق الخاص لترقية الصادرات (FSPE)*: أنشئ هذا الصندوق طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 205-92 المؤرخ في 1996/07/05 وينص على إنشاء صندوق خاص لترقية الصادرات، حيث يقوم مختلف الهيئات العمومية والخاصة بالمساهمة في إعانة هذا الصندوق وذلك من خلال تقديمها لعطاءات ومنح مختلفة كما تساهم خزانة الدولة بالإعانة عن طريق الفوائد الناجمة عن الرسوم الخاص الإضافي وذلك بنسبة 10% ويقدر الإيراد السنوي لهذا الصندوق ما بين 50 إلى 60 مليون دينار. كما تمنح الدولة إعانات عن طريق الصندوق الخاص لترقية الصادرات لفائدة أي شركة مقيمة، تقوم بإنتاج ثروات أو تقديم خدمات ولكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري وينشط في مجال التصدير ويتم تحديد مبلغ إعانة الدولة المتاحة بإشراف وزارة التجارة وحسب نسب تحدد مسبقا وفق الموارد المتوفرة وهناك خمس مجالات إعانة مقرر¹:

- أعباء لها صلة بدراسة الأسواق الخارجية.
- التكفل الجزئي بمصاريف المشاركة في المعارض بالخارج.
- جزء من تكاليف دراسة الأسواق الخارجية.
- تكاليف النقل الدولي لرفع وشحن البضائع بالموانئ الجزائرية والموجهة للتصدير.

* (FSPE) : Fonds Spécial pour la Promotion des Exportation.

¹<http://www.mincommerce.gov.dz/arab/?mincom=gimpar>. Date 05/03/2016

يقدم الصندوق الخاص لترقية الصادرات (FSPE) الدعم المالي للمصدرين في نشاطهم لترقية وتسويق المنتجات في الأسواق الخارجية وهذا بـ:¹

- التكفل بجزء من مصاريف المشاركة في المعارض والتظاهرات والصالونات المتخصصة في الخارج بالنسبة للمصدرين.
- جزء من مصاريف النقل للتصدير بالنسبة للمواد سريعة التلف أو ذات الوجهات البعيدة في النقل.
- جزء من المصاريف المتعلقة بدراسة الأسواق الخارجية لإعلام المصدر. ودراسة تطوير نوعية المواد والمنتجات الموجهة إلى التصدير.

5.1. الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX): بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-174 المؤرخ في 16 جويلية 2004 تضمن إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية تنظيمها وتسييرها، حيث جاء في المادة الأولى، تطبيقا للمادتين 19-20 من الأمر 03-04 المؤرخ في جمادي الأولى عام 1424 هجري الموافق لـ 17 جويلية 2003 ميلادي، يهدف هذا المرسوم إلى إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية وتنظيمها وتسييرها.

1) مهام الوكالة: حسب المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 04-174، تكلف الوكالة بالمهام التالية:²

- المساهمة في تحديد وتطوير استراتيجية لترقية التجارة الخارجية ووضعها حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من طرف مجلس التوجيه.
- تنظيم وتسيير وسائل ترقية الصادرات خارج المحروقات لصالح المؤسسات المصدرة.
- تحليل الأسواق العالمية والقيام بدراسات استطلاعية شاملة وقطاعية حول الأسواق الخارجية.

¹ Ministère du commerce, Agence Nationale de Promotion du Commerce Extérieur, **RECUEIL DES PROCÉDURES DU COMMERCE**

.**EXTÉRIEUR**, 2008, p 99

* (ALGEX): Agence Nationale de Promotion du Commerce Extérieur.

² الجريدة الرسمية للوكالة، العدد 2004/39 و المتضمنة لمهام الوكالة.

- إنشاء منظومة مواكبة للأسواق الدولية وتأثيرها في المبادلات التجارية الجزائرية.
- إعداد تقرير سنوي تقيمي لسياسة الصادرات وبرايجها.
- 2) أهداف الوكالة: ويمكن حصرها فيما يلي:¹
 - مساعدة المصدرين على معرفة القواعد والتطبيقات المتعلقة بالتجارة الدولية عن طريق دراسة منافسة الأسعار والقواعد.
 - تقديم للمتعاملين الاقتصاديين صورة واضحة حول القوانين المتبعة، الحقوق الجمركية، الضرائب والاتفاقيات التجارية.
 - توجيه المتعاملين الاقتصاديين نحو الأسواق المستقبلية كالأسواق الخاصة وفرص عرض السلع والمواد والخدمات، نشر احتياجاتهم للبيع على الشبكة الدولية للمعلومات التجارية والإجابة على طلباتهم الخاصة بالشراء.
- 2. الإجراءات المدعمة لتطوير الصادرات المؤسسات الجزائرية: هناك إجراءات تحفز تطوير الصادرات الجزائرية بصفة عامة ومنها:

1.2. الإعفاءات الضريبة: تقدم الإعفاءات الضريبة لنشاطات التصدير وتخص الرسوم على النشاطات المهنية والرسوم على القيمة المضافة والضريبة على أرباح الشركات.² يمكن المصدرين استفادة من الإعفاء للرسوم على القيمة المضافة عندما يقومون بشراء واستيراد بضائع موجهة سواء للتصدير أو إعادة التصدير أو إدماجها في صناعة، تركيب، التجهيز، أو تعبئة المواد الموجهة للتصدير، إضافة إلى الخدمات المرتبطة مباشرة بعملية التصدير.

2.2. الاتفاقيات الثنائية مع الدول العربية: هناك بعض الاتفاقيات التي تساعد هذه المؤسسات بزيادة صادراتها والموقع بين الجزائر وبعض الدول العربية وهي:³

- تونس: تنص الاتفاقية المبرمة بين تونس والجزائر سنة 1981 الإعفاء من الرسوم والحقوق الجمركية بين الدولتين وقد تم تجميد العمل بها من طرف الحكومة الجزائرية.

¹ تقرير وصفي خاص بالوكالة، معد سنة 2004.

² Ministère du commerce, Agence Nationale de Promotion du Commerce Extérieur, **RECUEIL DES PROCÉDURES DU COMMERCE EXTÉRIEUR**, 2008, p 105.

³ Ministère du commerce direction de la promotion des exportations, **recueil relatif aux avantages et facilitations accordés aux exportations hors hydrocarbures**, avril 2007.

- ليبيا: تنص الاتفاقية المبرمة بين الجزائر وليبيا سنة 1973 بإعفاء من الرسوم والحقوق الجمركية وهي غير مطبقة من طرف الجزائر، غير أن الطرف الليبي يمنح بموجب القانون الداخلي جميع المنتوجات ذات المنشأ العربي بما فيها الجزائر من الإعفاء من الحقوق والرسوم.

- الأردن: هناك اتفاقية أبرمت بين الطرفين بالجزائر سنة 1997 ومطبقة من كلا الدولتين، حيث تقتضي المادة 04 منها بإعفاء من الحقوق الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للحقوق الجمركية ماعدا قائمة محدودة مذكورة بالاتفاقية.¹

الخاتمة:

من خلال ما سبق أن الجزائر تحاول دائماً أن لا تكون في عزلة عن التغيرات التي تحدث في العالم، سواء من الجانب الاقتصادي أو السياسي أو الأمني، فمثلاً في الجانب الاقتصادي فهي تسعى إلى عقد اتفاقيات سواء ثنائية أو متعددة الأطراف في سبيل المحافظة على اقتصادها، ومن بين هذه الاتفاقيات مشاركتها في اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية والمشاركة في المفاوضات بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وعدة اتفاقيات ثنائية هذا ما يوضح حسن نيتها بتحرير اقتصادها ومحاولة إدماج اقتصادها بالاقتصاد العالمي، ويأتي هذا بإعطاء اهتمام أكثر للقطاع الخاص، خصوصاً بالنسبة للاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على مداخل الجبائية البترولية وكون هذا الأخير مصدر قابل للنفاذ، ونسبة الصادرات خارج المحروقات إلى الصادرات ككل لا تتجاوز 5%، وكذا تغيرات أسعارها حسب تقلبات أسعار السوق الدولية. كل هذه التغيرات تفرض على الاقتصاد الجزائري الاهتمام بالتجارة الخارجية، خصوصاً في هذا الوقت الذي تلاشت فيه الحواجز الجمركية وأصبحت الدول ليس

¹ مرسوم رئاسي رقم 98-252 مؤرخ في 15 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 8 غشت سنة 1998، يتضمن المصادقة على اتفاقية التعاون التجاري بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية الموقع عليها بالجزائر في 19 مايو سنة 1997.

بإمكانها حماية مؤسساتها بالقوانين والحواجز الجمركية، وإنما يمكن حمايتها بتأهيلها لتكون لديها قدرة تنافسية تمكنها من الدخول في الأسواق الخارجية والمحافظة على أسواقها الداخلية، وعليه فإن النتائج المتوصل إليها يمكن عرضها على النحو الآتي:

•

مع نظريات التجارة الخارجية إلى أن التبادل الدولي يحقق مكاسب، إي كلما كان هناك تدفق مالي أو عيني سواء من الداخل إلى الخارج أو عكسه، يعود بفائدة إلى الدولة، إلا أن كل نظرية من هذه النظريات تعطي تفسيراً معيناً لقيام التجارة الخارجية، فالنظريات الكلاسيكية كانت تفسره على أساس الميزة المطلقة بالنسبة لنظرية آدم سميث أو الميزة النسبية بالنسبة لنظرية ديفيد ريكاردو، أما النظريات النيو كلاسيكية تعتمد في تفسيرها على قيام التجارة الخارجية على أساس عوامل الإنتاج، أخيراً النظريات الحديثة التي أدخلت في تفسيرها سبب قيام التجارة الخارجية عنصر التكنولوجيا.

• منح تخفيضات ضريبية وجمركية على نشاطات التصدير، وتخص الرسوم على القيمة المضافة عندما يقوم أصحاب المؤسسات باستيراد مواد أولية تدخل في تصنيع بضائع موجهة سواء للتصدير.

• وضع برامج ثنائية سواء مع الدول العربية مثل: ليبيا، تونس، موريتانيا... الخ أو مع دول أجنبية مثل الشراكة الأورو متوسطية، وهذا في سبيل تحقيق مبدأ أن التجارة الخارجية تحقق رفاهية للبلدين.

• إقامة عدة هيكل تساعد المؤسسات الجزائرية في نشاطاتها متعلقة بجانب التصدير، وعقلنة الواردات ومن بينها الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX)، الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI)، الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات (CAGEX)، الصندوق الخاص لترقية الصادرات (FSPE)، الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير (SAFEX) إلى غير ذلك، فهذه الهيئات تقدم الخدمات الموكلة إليها إضافة إلى أنها تشترك مع بعضها البعض في تنظيم المعارض الدولية في سبيل التعرف على المنتجات الوطنية التي تبدها المؤسسات الجزائرية.

المراجع:

مراجع باللغة العربية:

1. إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، مبادئ الإقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007.
2. بول آ. سامويلسون، ويليام د. نورد هاوس، ترجمة، هشام عبدالله، الاقتصاد، دار الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 707.
3. جون هيدسون، مارك هرنندر، ترجمة طه عبدالله منصور، محمد عبدالصبور محمد علي، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1987.
4. عجة الجيلالي، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص، دار الخلدونية الطبعة الأولى، الجزائر، 2007.
5. فاشي فايزة، "الاقتصاد الدولي تنقل السلع وحركة عوامل الإنتاج"، منشورات دار الأديب، الجزائر، 2007.
6. محمود يونس، اقتصاديات دولية، دار الجامعة، الإسكندرية، 2007.
7. يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
8. الجريدة الرسمية مرسوم التنفيذي رقم 96-93 مؤرخ في 14 شوال عام 1416 الموافق 3 مارس سنة 1996، يتضمن إنشاء غرف التجارة والصناعة، العدد 16.
9. الجريدة الرسمية للوكالة، العدد 2004/39 والمتضمنة لمهام الوكالة.
10. مرسوم رئاسي رقم 98-252 مؤرخ في 15 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 8 غشت سنة 1998، يتضمن المصادقة على اتفاقية التعاون التجاري بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية في 19 مايو سنة 1997.

11. المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 171/87.
12. تقرير وصفي خاص بالوكالة، معد سنة 2004.
13. الدليل الرسمي لمعرض الجزائر الدولي رقم 42، 30 ماي إلى 04 جوان 2009.
14. إحصاءات من الديوان الوطني للإحصاء (ONS).
15. نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة المتوسطة، وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة المتوسطة وترقية الاستثمار، العدد 22، طبعة أبريل 2013.

مراجع باللغة الفرنسية:

1. BENISSAD M.E, Cours D'économie Internationale, OPU, Alger.
2. Henri-F.Henner, Commerce International, 3^{ème} édition, Montchrestien, 1997.
3. Paul R Krugman & Maurice Obstfeld, Economie internationale, 3^{ème} édition 2003, De Boeck Université, Belgique.
4. RAPPORT SUR LE COMMERCE MONDIAL 2008 (Le commerce a l'heure de la mondialisation), ORGANISATION MONDIALE DU COMMERCE, 2008.
5. SAMUELSON et NORDHAUS, Economie, 16^e Edition, Economica, Juiller 2000.
6. Publication éditée la Chambre Algérienne de Commerce et d'Industrie, LA BOURSE DES AFFAIRES, 21 ème année, 20 Février 2011, N° 347. 05
7. Ministère du commerce, Agence Nationale de Promotion du Commerce Extérieur, RECUEIL DES PROCÉDURES DU COMMERCE EXTÉRIEUR, 2008.
8. Ministère du commerce direction de la promotion des exportations, recueil relatif aux avantages et facilitations accordées aux exportations hors hydrocarbures, avril 2007.
9. www.algex.dz